الأنباء
الاربعاء 20 ابريل 2011

أكد في أول أيام الإدراج بالبورصة أن التزامات الشركة لا تتجاوز الـ 100 مليون دينار

الزبيد: أهم أولويات «الامتياز للاستثمار» إعادة ترتيب شركاتها

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة «الامتياز للاستثمار» علي الزبيد ان السوق دائما مليء بالفرص، حتى في أوقات الأزمات.

وأكد الزبيد لتلفزيون «الوطن» ان هناك دروسا مستفادة من الأزمات التي مرت على الاقتصاد الكويتي من قبل، مؤكدا عدم الاتعاظ بهذه الدروس، فبعد رواج السوق والارتفاعات والأرباح التي تحققت، لابد ان يكون هناك منحنى للهبوط، وهذه طبيعة الدورة الاقتصادية التي تعلمتها منذ ان كنت في الجامعة عام 1977 او حتى في عملي في بيت التمويل الكويتي منذ عام 1981.

وقال ان ما حدث في العام 2008 يختلف تماما عن الأحداث التي حدثت من قبل، ويجعلنا جميعا نمعن النظر في قراءة هذه الأحداث، والتي تبين أن القرارات التي اتخذها بنك الكويت المركزي قبل الأزمة في عام 2007 كانت صائبة، فقد كانت الكويت مهيأة تماما لوقوع أزمة اقتصادية، وهو الأمر الذي تداركه البنك المركزي في اتخاذ قرارات جريئة وصارمة.

وأشار الى ان «المركزي» خلال العام 2007 جفف منابع التمويل غير المبررة، وبالتالي قلل حجم الديون، التي كانت ستساهم في تفاقم حجم الأزمة، والتبعات التي تأتي بعدها.

وأكد على ان شركة «الامتياز للاستثمار» قد رأت بوادر هذه الأزمة مبكرا، واتخذت القرارات المناسبة، دون النظر إلى الإنقاذ الحكومي او المساعدة من احد.

وردا على سؤال يتعلق بزيادة رأسمال شركة «الامتياز للاستثمار» 5 مرات على مدى 5 سنوات متتالية، وهل قدرة الشركة على الوفاء بالتزامات تفوق الـ400 مليون دينار لها علاقة بدخول شركة بروة العقارية القطرية كمساهم رئيسي واستراتيجي في الشركة، قال الزبيد ان شركة «الامتياز للاستثمار» هي مستشار تأسيس شركة بروة العقارية القطرية، وان هناك علاقات جيدة بالسوق القطري وبشركة بروة منذ التأسيس.

علي الزبيد

السوق دائماً مليء بالفرص حتى في أوقات الأزمات

وحول زيادة رأسمال شركة «الامتياز للاستثمار» 5 مرات، قال الزبيد ان معظم زيادة رأس المال كان عن طريق أسهم منحة، في السنوات الثلاث الأولى، ثم شهد العامان الآخران توزيعات نقدية بنحو 40٪، وكان تمويل زيادة رأس المال من الشركة، والجانب الآخر ان الزيادة جاءت لتتوافق مع التزامات الشركة والمقدرة بنحو 500 مليون دينار.

وأكد على ان الإجراءات التي اتخذتها الشركة في زيادة رأس المال بهذه الطريقة كانت صحيحة وصائبة، وساهمت في تقليص التزامات الشركة الى 100 مليون دينار.

وأشار إلى ان الشركة استطاعت تسديد التزامات خلال عامين وأربعة شهور تقدر بنحو 400 مليون دينار.

وحول مصادر وإمكانية تمويل الشركات الأخرى العاملة في السوق، قال الزبيد: قواعد لعبة التمويل قد تغيرت ليس فقط في الكويت وانما أيضا على مستوى العالم، ففي السابق كان يمكن للشركات ان تأخذ تمويلا على سمعتها او البلد الذي تعمل فيه اما اليوم فالبنوك عبر تعليمات البنك المركزي لا تقرض الا من خلال ضمانات تصل الى 100 و150٪ كأصول محررة.

وأضاف ان عددا كبيرا من شركات الاستثمار أصولها باتت مرهونة اليوم، وهذا يعني عدم قدرتها على عملية التمويل مرة أخرى، بالإضافة الى ان تشدد البنك المركزي في إعطاء التمويل مقارنة بنسب حقوق الملاك وهو ما لا تقدر عليه كثير من الشركات، وبالتالي فإن التمويل بات مسألة في منتهى الصعوبة بالنسبة لكثير من الشركات التي تعاني من المشاكل.

وأشار الى ان صعوبة التمويل، والتي جعلت الكثير من مسؤولي ومديري البنوك يتساءلون: أين الشركات المليئة حتى نقرضها؟ مشيرا الى ان الشركات المليئة والتي أثبتت التجارب قدرتها على السداد هي التي تأخذ تمويلا اليوم. خاصة في ظل صعوبة التمويل الحالية.

واستدرك قائلا: «لن تجد جهة الآن تمول شركات استثمار ما لم يكن لمشروع محدد، ولشركة مليئة لديها جميع الضمانات اللازمة».

وقال الزبيد في رده على سؤال يتعلق بأولويات الشركات الاستثمارية، ان لكل شركة طبيعتها، ولا أتحدث نيابة عن هذه الشركات، لكن بشكل عام تكمن المشكلة الرئيسية في عدم قدرة الأشخاص على قراءات الأحداث منذ بدايات الأزمة، واعترافهم بوجود مشكلة فعلا، بالإضافة الى ان كثيرا من إدارات الشركات تتداول بطريقة عامية، تفتقر الى الأسس المبنية على دراسات علمية واضحة المعالم.

وأضاف ان من يتسبب في إحداث مشكلة لا يمكن ان يشارك في الحل، ضاربا مثلا على ذلك بأن «من صدم السيارة لا يمكن ان يصلحها»، فالفريق الذي يقوم بحلول المشاكل، يختلف تماما عن الفريق الذي تسبب في وجود المشكلة.

وبيّن ان هناك قضية أخرى أمام شركات الاستثمار، تتمثل في جهات ومؤسسات حكومية كانت تمول قبل الأزمة المالية العالمة، لكن اليوم هذا التمويل «الأوكسجين» لم يعد متاحا.

وحول الأهداف الاستثمارية لشركة «الامتياز للاستثمار» والتوسعات المستقبلية في قطر وفرص الاستفادة من استضافتها لكأس العالم، قال الزبيد ان دخول شركة «الامتياز للاستثمار» في السوق القطري كان منذ العام 2005 اي قبل الإعلان عن كأس العالم، وان درر استثمارات «الامتياز» في قطر قد تخارجت منها، حيث كانت تمثل ما بين 35 و 40٪ من أصول الشركة، وحققت عوائد وأرباحا جيدة سددت التزامات كانت على الشركة.

وأضاف ان أهم أولويات الشركة الحالية تكمن في إعادة صف الجهود مرة أخرى، حيث تساهم الشركة في مجموعة شركات بعضها مدرج، منها مساهمة الشركة بنحو 40٪ في شركة العقارية القابضة، ومساهمة الشركة بنحو 30٪ في شركة هيومن سوفت، ونسبة مؤثرة في الصناعات الاستهلاكية تصل الى 40٪، كما نملك 50٪ في شركة ريم، و70٪ في شركة اجوان الخليج، بالإضافة الى استثمارات عديدة لشركات قائمة في السوق، وهذا ما يجعلني أعيد ترتيب أولوياتي.

وحول رؤيته لأرباح الشركة خلال العام 2011، قال الزبيد انها ستكون مثل العام 2010، تزيد او تنقص مليون دينار، فهي قريبة من هذا الرقم، ونحن الآن نعمل على العام 2012 و2013.

● أحمد يوسف

«الجمان» في تقرير خاص لـ «الأنباء»: 552 مساهماً لـ «الامتياز» و387,39 مليون دينار إجمالي موجوداتها بنهاية 2010

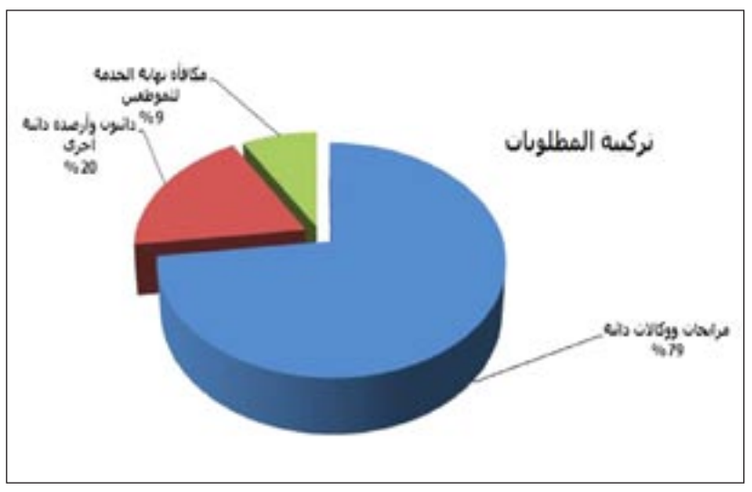

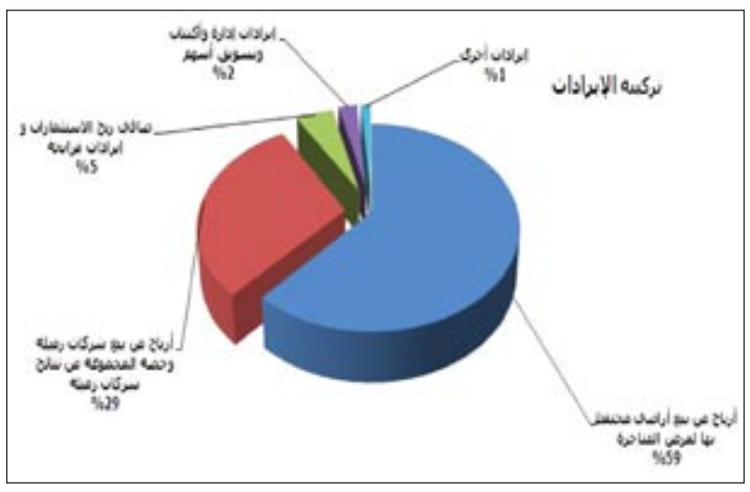

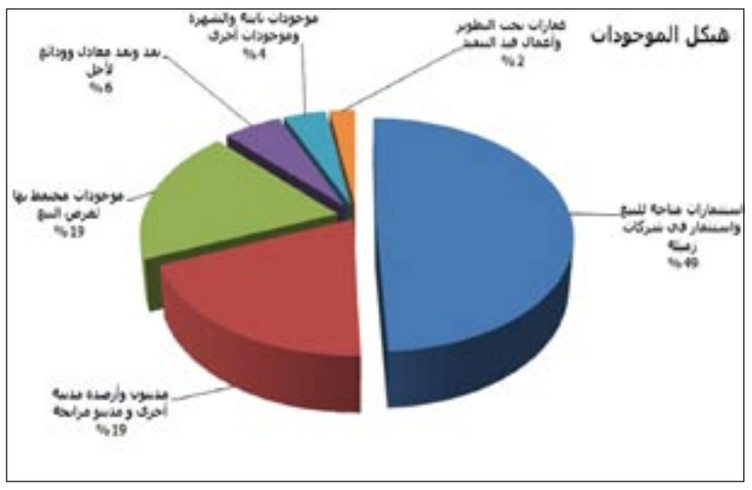

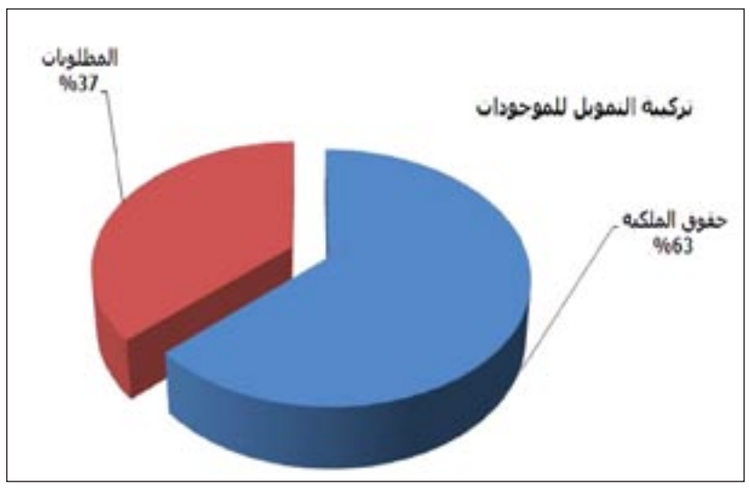

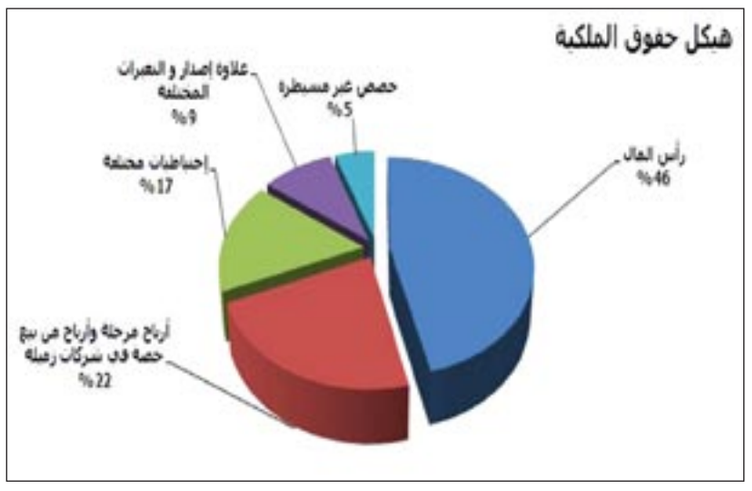

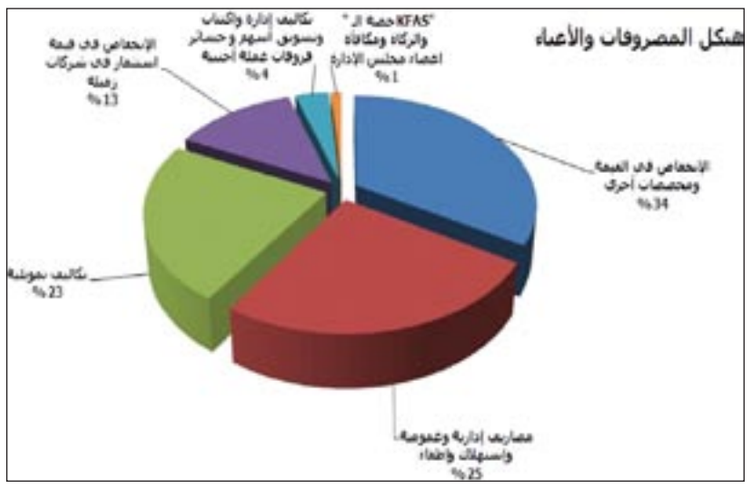

قال مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية في تحليل مختصر لشركة الامتياز للاستثمار بمناسبة إدراجها في سوق الكويت للأوراق المالية ان الشركة تأسست في أبريل 2005 ويبلغ رأسمالها حاليا 113,4 مليون دينار، ويتركز نشاط الشركة الرئيسي في الاستثمارات والخدمات المالية المتعلقة بها بشكل مباشر أو غير مباشر ومن خلال شركاتها التابعة والزميلة، وذلك في الكويت والخليج بشكل عام، وتلتزم بأعمالها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويشغل منصب رئيس مجلس الإدارة غانم سعد ماجد آل سعد الكواري، كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة علي أحمد الزبيد، وتمتلك «الامتياز» 30 شركة تابعة و11 شركة زميلة كما في 2010/12/31.

ويبلغ عدد مساهمي «الامتياز» 552 مساهما، ويسيطر أربعة من الملاك الاستراتيجيين على نحو 45,51٪ من رأسمالها، يتصدرهم: شركة بروة العقارية بنسبة 24,40٪، تليها شركة بيت الأوراق المالية ـ عملاء «البيت» بنسبة 9,39٪، وشركة وفرة للاستثمار الدولي ـ عملاء بنسبة 6,61٪، ثم خالد سلطان بن عيسى بنسبة 5,11٪ لكل منهم من رأس المال كما في 2010/12/31.

ويبلغ إجمالي موجودات «الامتياز» 387,9 مليون دينار كما في نهاية 2010، ويتركز 49٪ من اجماليها في بند استثمارات متاحة للبيع وبند استثمار في شركات زميلة بمبلغ 191,4 مليون دينار، ويليه بالأهمية بند مدينون أرصدة مدينة أخرى وبند مديني مرابحة بمبلغ 75,1 مليون دينار بما يعادل 19٪ من الموجودات، كما يشكل بند موجودات محتفظ بها لغرض البيع بمبلغ 73,4 مليون دينار ما يعادل 19٪ من الموجودات نهاية العام 2010.

من جهة أخرى، يبلغ إجمالي مطلوبات «الامتياز» 142,7 مليون دينار، ويتركز 79٪ من اجماليها في بند مرابحات ووكالات دائنة بمبلغ 112,5 مليون دينار، ويليه في الأهمية بند دائنين وأرصدة دائنة أخرى بمبلغ 28,9 مليون دينار بما نسبته 20٪ من إجمالي المطلوبات، وتبلغ نسبة المطلوبات إلى الموجودات 37٪، وذلك كما في 2010/12/31.

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات بلغت 63٪والقيمة الدفترية للسهم لمساهمي الشركة الأم تبلغ 204 فلوس في نهاية 2010

وفيما يتعلق بحقوق ملكية «الامتياز» البالغة 244,6 مليون دينار، يمثل رأس المال مقدار 113,4 مليون دينار ما يعادل 46٪ من اجماليها، كما يمثل بند أرباح مرحلة وبند أرباح من بيع حصة في شركات زميلة ما نسبته 22٪ من إجمالي حقوق الملكية بما يساوي 54,4 مليون دينار، ثم بند احتياطيات مختلفة بمبلغ 40,7 مليون دينار بما نسبته 17٪ من الإجمالي.

وتبلغ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات 63٪، تجدر الإشارة أيضا إلى أن القيمة الدفترية للسهم لمساهمي الشركة الأم تبلغ 204 فلوس، في نهاية العام 2010.

أما فيما يتعلق بقائمة الدخل، فقد بلغ إجمالي إيرادات «الامتياز» 123,5 مليون دينار، ويتركز 59٪ من اجماليها في بند أرباح من بيع أراضي محتفظ بها لغرض البيع بمبلغ 77,9 مليون دينار، ويليه بالأهمية بند أرباح من بيع شركات زميلة وبند حصة المجموعة من نتائج شركات زميلة ما يعادل 29٪ من إجمالي الإيرادات برصيد يبلغ 35,5 مليون دينار، وذلك كما في نهاية 2010.

وفي المقابل، فقد بلغ إجمالي مصروفات وأعباء «الامتياز» نحو 82,4 مليون دينار، والتي تعادل 67٪ من إجمالي الإيرادات، ويشكل 34٪ من إجمالي المصروفات بند الانخفاض في القيمة ومخصصات أخرى بمبلغ 27,8 مليون دينار، كما يشكل كل من بند مصروفات إدارية وعمومية واستهلاك وإطفاء وبند تكاليف تمويلية ما يعادل 25 و23٪ من إجمالي المصروفات والأعباء بأرصدة تبلغ 21,0 و19,1 مليون دينار على التوالي، وذلك كما في نهاية 2010.

أما صافي أرباح «الامتياز» فبلغ 41,1 مليون دينار بما يعادل 36,77 فلسا كربحية للسهم الواحد للعام 2010، والذي يشكل نحو 33٪ من إجمالي الإيرادات عام 2010، وقد بلغت حصة مساهمي الشركة الأم 101٪ بما يساوي 41,3 مليون دينار من صافي الربح، وبذلك يكون العائد على حقوق الملكية 16,89٪، بينما بلغ 10,67٪ على إجمالي الموجودات وذلك على أساس حصة الشركة الأم.

«المشورة»: «الامتياز» نموذج مشرف لصناعة المال الإسلامية بسبب التزامها المهني

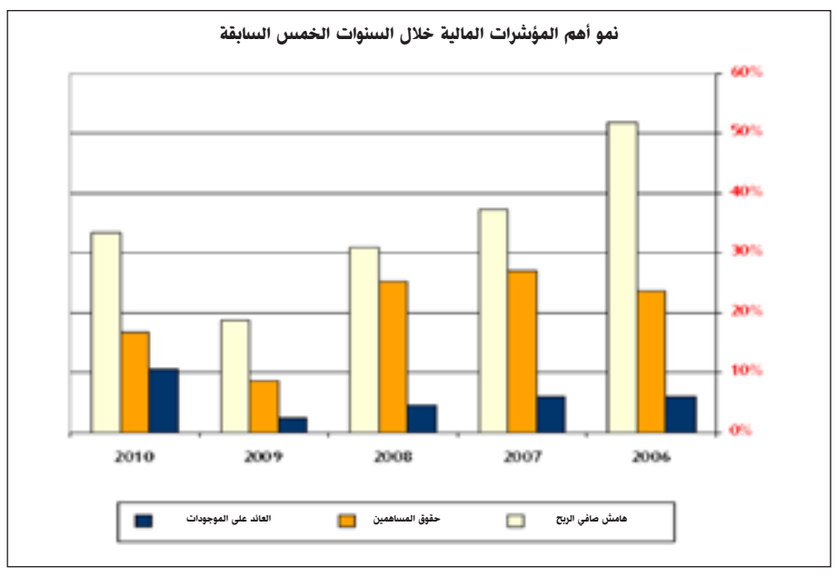

قالت شركة المشورة والراية للاستشارات المالية الإسلامية في تقرير لها بمناسبة إدراج شركة الامتياز للاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية ان كثيرا من الشركات المدرجة وغير المدرجة حاولت مرارا وتكرارا زيادة رؤوس أموالها لتفادي حالات الإعسار المالي لديها، غير أن محاولاتها باءت بالفشل، ويرجع ذلك لضعف أدائها خلال الأزمة المالية العالمية التي عصف بأسواق المال بالإضافة للفجوة الواضحة بين حقوق مساهميها ومطلوباتها، ناهيك عن الزيادة المفرطة بالمطلوبات وانكشافها أمام تضاؤل قيم أصولها وتراجعها إلى مستويات متدنية جدا.

ويعزو المراقبون ذلك إلى سببين: الأول: رداءة تلك الأصول وعدم توزيعها بشكل يقلل من مخاطر السوق عليها، الثاني: اضمحلال التدفقات النقدية بسبب توقف عملياتها، وبالتالي تراجعها إلى أدنى مستوى لدرجة إنهاء خدمات بعض موظفيها وتخفيض رواتب البقية، وتقلص مساحات مكاتبها لتقليل تكاليفها التشغيلية لأدنى درجة في محاولة للاستمرار والرهان على الزمن ليعود بأصولها إلى قيمها السابقة أو على الأقل استعادة جزء من قيمها مما يعطيها أملا بالاستمرار.

وكان السبب الرئيسي في فشل زيادة رؤوس أموال شركات الاستثمار من قبل مساهميها غياب الثقة بين المساهمين وإدارة تلك الشركات التي ضخمت الأصول في البداية وممارسة لعبة «تلبيس الطواقي)».

وأكدت «المشورة» أن الحال يختلف كليا بالنسبة لشركة الامتياز للاستثمار، فبالرغم من عمرها القصير إذ تأسست في ابريل 2005 وكونها شركة غير مدرجة، إلا أنها استطاعت زيادة رأسمالها خلال عام 2009 لإيمان مساهميها بجودة أصولها وكفاءة إدارتها المطعمة بالخبرات الطويلة والممتدة في صناعة المال والأعمال الإسلامية على وجه الخصوص، بالإضافة الى انتهاجها لإستراتيجية تراعي فيها التوزيع الأمثل لاستثماراتها كما وكيفا لتقليل نسبة المخاطر لتتجاوز بذلك مرحلة صعبة لم تستطع معظم شركات الاستثمار الإسلامية تجاوزها حتى بعد مرور سنتين ونصف السنة من بدء الأزمة المالية العالمية، بل انها استطاعت تحقيق أرباح جيدة خلال أعوام الأزمة 2010/2009/2008 وتوزيع أرباح على مساهميها وهي من شركات الاستثمار المعدودة على أصابع اليد الواحدة التي وزعت أرباحا نقدية في الكويت المسجل بها رسميا أكثر من 100 شركة استثمارية موزعة بين إسلامية وتقليدية.

مؤشرات مالية ممتازة

وطبقا لما ورد في نشرة الإدراج لشركة الامتياز للاستثمار والتي أدرجت في سوق الكويت للأوراق المالية يوم 19 ابريل الجاري، فإن العائد على الأصول لشركة الامتياز في نهاية عام 2010 بلغ 10,6٪ وهو عائد جيد لا يمكن مقارنته بمتوسط عائد شركات الاستثمار الإسلامية نظرا لحجب بيانات الشركات الكبرى وإيقاف أسهمها عن التداول.

وبذلك أصبحت «الامتياز» نموذجا مشرفا لصناعة المال الإسلامية بسبب التزامها المهني تجاه عملائها ومستثمريها والأسواق التي تعمل بها، ومن المتوقع ان تكون ملاذ المستثمرين المتطلعين بالاستثمار في هذا القطاع المهم بعد غياب متكرر وكثير للشركات الاستثمارية المتميزة عن الساحة.

وقد ارتفع العائد على حقوق المساهمين من 8,5٪ عام 2009 إلى 16,8٪ في العام 2010، كما ارتفع هامش صافي الربح من 18,6٪ إلى 33,5٪ خلال العامين الماضيين والذي يقيس كفاءة الأداء، وتراجعت نسبة المديونية من 142,2٪ إلى 46٪ خلال ذات العامين الماضيين بعد ضخ المساهمين أموالا جديدة ليتحقق بعد ذلك في الشركة متطلبات بنك الكويت المركزي الجديدة والخاصة بشركات الاستثمار، والتي ستطبق خلال عامين مر منهما عام وباق آخر.

كما تراجعت المصروفات بالنسبة إلى الإيرادات السنوية، وبعد أن كانت 81٪ عام 2009 تراجعت إلى 66٪ خلال العام الماضي وقد تم ذلك بعد إعادة هيكلة نموذج أعمال الشركة، وارتفع إجمالي حقوق الملكية نسبة إلى إجمالي الأصول من 29,2٪ عام 2009 إلى 63,2٪ عام 2010 وكان السبب الرئيس هو ضخ أموال جديدة بعد زيادة رأس مال الشركة والتخارج من بعض الاستثمارات لتسديد مطلوبات في خطة إعادة هيكلتها.

وارتفع صافي الربح عام 2010 مقابل رأس المال ليصل إلى 36,4٪ بعد أن كان 13,9٪، وهذا النمو في المؤشرات المالية خلال العام الماضي يفسر تجاوز الشركة الأزمة المالية بنجاح والتطلع إلى تحقيق مزيد في النمو في الربحية خلال الأعوام القادمة.

وحققت الشركة أرباحا عام 2010 بلغت 41,3 مليون دينار، وهو رقم صعب في بيانات شركات الاستثمار الكويتية، التي يعاني معظمها صعوبات مالية وتعثرا واضحا في الأداء والنمو.

شركة كويتية بلمسات خليجية
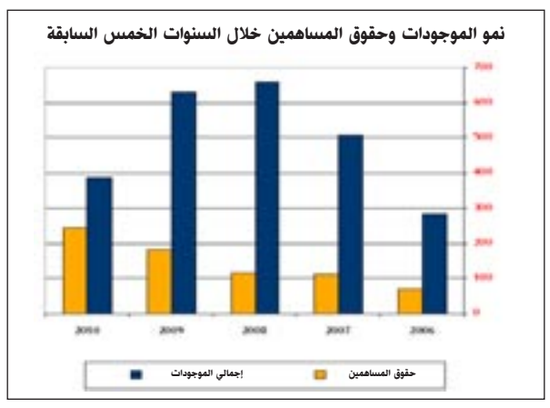
ولفتت «المشورة» الى أن ما يميز شركة الامتياز للاستثمار المدرجة حديثا، هو الشراكة الخليجية بها، حيث إنها أصبحت مشاركة بين خبرات كويتية قطرية وبرؤوس أموال مشتركة مالت أخيرا إلى الجانب القطري بعد الاستحواذ الأخير على النسبة الأكبر من أسهمها من قبل كتلة بروة العقارية الشهيرة في قطر لتتبوأ رئاسة مجلس إدارتها، وتبقى الإدارة التنفيذية كويتية.